

سياسة التخطيط: دراسة سوسيولوجية لبرنامج الشبكة الاجتماعية Planning Policy: A sociological study of the Social Network Program



الدكتورة/ سامية زبوج^{2,1}

¹ جامعة البليدة 2، (الجزائر)

² المؤلف المراسل، zebboudjsamia@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/12/28

تاريخ القبول للنشر: 2019/09/28

تاريخ الاستلام: 2019/07/18



مراجعة الهقال: اللغة العربية: د. / نصر الدين وهابي (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: أ. / أنوار الناصر (الاردن)

ملخص:

تدور الفكرة العامة لهذا المقال حول التخطيط الاجتماعي والإداري في إطار السياسة العامة للمجتمع وهو ما يسمى بالتخطيط على مستوى الماكرو، إذ يستلزم التخطيط الإداري في المجال الاجتماعي الكثير من الواقعية والمرونة وكذلك الدقة في تحديد ووضع البدائل مع اختيار البديل الأمثل حينما تظهر المستجدات الميدانية وهذا بغية تحقيق الأهداف المعلنة مسبقا.

فإشكالية التخطيط تكمن في تصادم الأهداف المعلنة نظريا مع الواقع الميداني مما يخلق الخلل الوظيفي والمشاكل التسييرية، على هذا الأساس سيتم توضيح سياسة التخطيط الاجتماعي والإداري نظريا ومن ثم عرض قراءات سوسيولوجية تحليلية للتخطيط الاجتماعي والإداري لبرنامج الشبكة الاجتماعية كنموذج من الواقع.

الكلمات المفتاحية: سياسة؛ تخطيط اجتماعي؛ تخطيط إداري؛ برنامج اجتماعي؛ الشبكة الاجتماعية.

Abstract:

The general idea of this article revolves around social and administrative planning within the framework of the general policies of the society; this is called macro level planning. Administrative planning in the social field requires a lot of realism, flexibility and accuracy in identifying and developing alternatives goals along with choosing the best alternative when field developments appear, in order to achieve the previously announced goals.

The problematic of planning lies in the clash of the theoretically stated goals with the reality on the ground, which creates dysfunction and management problems. On this basis, this paper will clarify the social and administrative planning policy in theory and then offer analytical and sociological readings for the social and administrative planning of the social network program as a model of reality.

Keys words: Policy; social planning; management planning; social program; social network.

مقدمة:

يعتبر التخطيط ركيزة من ركائز الإدارة الرشيدة الحديثة، حيث أصبح هذا الأخير شرطاً أساسياً لتحقيق الأهداف المرجوة من طرف المنظمات والمؤسسات، فهو عملية تعبئة الموارد المادية والبشرية المتوفرة بغرض الوصول إلى الجودة، إدارة الوقت، تفعيل المورد البشري، تفادي المخاطر... الخ. فالتخطيط يخضع إلى مبادئ علمية وهو وظيفة من وظائف الإدارة، إذ يتوقف عليه العديد من الأمور الإستراتيجية الهادفة للتغيير المقصود وفي فترات زمنية معينة. يتبنى المخططون في أعلى الهرم المجتمعي سياسة التخطيط بغية تحقيق أهداف عامة وشاملة للمجتمع والتي تكون نابعة من ثقافة المجتمع وخصوصياته المحلية لذلك تأخذ الدول مقاييس التخطيط المستمر.

سنتناول من خلال هذا المقال التخطيط في المجال الاجتماعي والإداري باعتبار هذا الأخير عنصراً ضرورياً للوصول إلى تحقيق الأهداف المعلنة ولتحقيق الجودة في الخدمات المقدمة في المجال الاجتماعي. فتحقيق الأهداف المسطرة مسبقاً يتوقف على مدى دراية ومعرفة القائم على التخطيط بالأوضاع الراهنة ومدى قدرته على التنبؤ بالمستقبل لكون سياسة التخطيط الاجتماعي والإداري تتضح من خلال الممارسة المهنية لهذا التخطيط ومنه التنفيذ على المستوى القاعدي، وعليه فإن التساؤل المطروح هو: هل سياسة التخطيط الاجتماعي والإداري لجهاز الشبكة الاجتماعية تمكنت من تحقيق الأهداف النظرية والتنسيق بين ما هو نظري وما هو تطبيقي بالرغم من اختلاف الأجهزة القائمة على تنفيذها؟ من خلال هذا التساؤل نطرح التساؤلات الجزئية التالية:

- ماهية سياسة التخطيط الاجتماعي والإداري؟
- ما هي الظروف التي أنشأ بها برنامج الشبكة الاجتماعية؟
- كيف خطط إدارياً واجتماعياً لبرنامج الشبكة الاجتماعية؟
- ما هي القراءات السوسيولوجية للتخطيط الإداري والاجتماعي لجهاز الشبكة الاجتماعية؟
- على أساس ما سبق فإن أهداف الدراسة تتمثل فيما يلي:
- التعرف على سياسة التخطيط في المجال الاجتماعي؛
- التعرف على مراحل التخطيط على المستوى المجتمعي؛
- توضيح العلاقة بين كل من التخطيط على مستوى الدولة والتخطيط على مستوى المنظمة؛
- عرض محتويات التخطيط الاجتماعي لجهاز الشبكة الاجتماعية في الجزائر والتعقيب عليه سوسيولوجياً؛
- عرض ما خطط إدارياً لجهاز الشبكة الاجتماعية في الجزائر والتعقيب عليه سوسيولوجياً.

بغية الرد على تساؤلات الدراسة قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لكشف السيرورة التاريخية لجهاز الشبكة الاجتماعية ومن تم تحليل كل العناصر الاجتماعية والإدارية التي وردت في تسييره والاستعانة ببعض الإحصائيات الميدانية التي تخدم أهداف الدراسة.

المبحث الأول

ماهية التخطيط الاجتماعي والإداري

يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي للتخطيط الاجتماعي والإداري وأهميتهما في المجال الاجتماعي وخاصة الخدماتي وعلى هذا الأساس سنخصص المطلب الأول للتخطيط الاجتماعي والمطلب الثاني للتخطيط الإداري.

المطلب الأول: التخطيط الاجتماعي

سوف نتعرف من خلال محتويات هذا المطلب على ماهية التخطيط الاجتماعي وخصائصه المجتمعية.

يعتمد التخطيط الاجتماعي على فلسفة الدولة وإيديولوجية النظام الاجتماعي بمعنى أن التخطيط الاجتماعي يتبنى ثقافة المجتمع وخلفياته كركيزة أساسية لتقويم خطط وبرامج ذات صبغة اجتماعية تكون موجهة لأفراد المجتمع عامة أو لشرائح معينة منه.

فما التخطيط إلا عملية تغيير اجتماعي تهدف إلى نقل المجتمع من وضع اجتماعي إلى وضع اجتماعي أفضل منه خلال فترة زمنية محددة من خلال اتخاذ مجموعة من القرارات الخاصة باستخدام الموارد المتاحة حالياً ومستقبلاً لإشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات، وتتم هذه العملية من خلال أجهزة المجتمع على كافة المستويات الجغرافية⁽¹⁾.

إذ يتصف التخطيط الاجتماعي بالعلمية لارتكازه على الأساليب العلمية في تحليل وفهم النظم والأحوال الاجتماعية وذلك للتوصل لقرارات مناسبة لإدارة المجتمع وتحقيق الأهداف الاجتماعية، إذ يتم التركيز على تغيير اجتماعي مقصود يتضمن الاستخدام الواعي والعقلاني للموارد المادية والبشرية وفي نفس الوقت التركيز على اختيار البدائل الأفضل في حالة الأزمة أوالمواقف الفجائية.

على هذا الأساس فإن علمية التخطيط الاجتماعي تبرز من خلال مراحل أساسية فيما يلي⁽²⁾:

- مرحلة تحديد الأهداف:

ففي التخطيط الاجتماعي يجب ترجمة الأهداف الكبرى المحددة في السياسة الاجتماعية أو برنامج العمل الوطني إلى أهداف تفصيلية جزئية واضحة لجمع البيانات وتوضيح الاحتمالات والتوقعات، وتحديد الأهداف يركز على كل من المقومات السكانية، المقومات الاقتصادية، المقومات الاجتماعية، المقومات الإدارية والتنظيمية، المقومات الثقافية والحضارية للمجتمع، إذ يجب أن تبنى هذه المقومات على إحصائيات واقعية وعلى حقائق دقيقة تعين على رسم وتحديد الهدف؛

- إعداد إطار الخطة والتشخيص:

يعكس إطار الخطة الاتجاهات والأهداف العريضة الطويلة المدى المراد تحقيقها في ضوء تقديرات رقمية وقياسية للإجماليات القومية والقطاعات السكانية، ولا يمكن إعداد أطر تخطيطية ذات فاعلية دونما تحديد أو بلورة أهداف وقيم وفلسفة وعقائد المجتمع، بحيث يمكن تقدير المواقف المختلفة للهدف ولهذا لابد من إجراء البحوث والدراسات للتأكد من صحة المعلومات وتبويبها وتصنيفها في صورة بيانات وتقارير تتضمن كل ما له أثر على الأهداف؛

- وضع الخطة:

تضم هذه المرحلة لجان وضع المشروعات النهائية لإطار الخطة التنفيذية، تقوم هذه اللجان بدراسة البيانات والمقترحات والتوصيات التي تم التوصل إليها في المرحلتين السابقتين، وتقوم بترتيب أولويات الاحتياجات ومدى صلاحية الخطة المقترحة لمواجهة تلك الاحتياجات في حدود أهداف المجتمع والاتجاهات والمبادئ المعمول بها تمهيدا لإصدار قرارات؛

- التنفيذ:

عملية التنفيذ هي عبارة عن جملة جهود وإجراءات تتطلب لغة مشتركة ومفهومة بين الجهة التي قامت بوضع الخطة وبين الجهة المنفذة مع مراعاة مبدأ المرونة والتنسيق والتعاون؛
المتابعة: المتابعة عبارة عن مراجعة للأداء عن طريق مقارنة بين ما تم تنفيذه وما هو مقرر تنفيذه، إذ يجب التأكد من تحقيق الأهداف كما ونوعا وزمنا؛

- التقويم:

هو منهج علمي يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لبرنامج من البرامج ومنه الكشف على حقيقة التغيير الحاصل سواء كان ماديا، تكنولوجيا أو معنويا؛ ويتم التقويم النهائي بعد إتمام تنفيذ الخطة والوصول للنتائج النهائية لقياس مدى فاعليتها ودرجة كفايتها والوقوف على الآثار التي تحدثها في الأهداف العامة.

من خلال ما سبق يظهر التخطيط الاجتماعي كعنصر فعال في التدخل الاجتماعي على أساس انه يركز على الأولويات ليكون دليلا للعمل الاجتماعي فهو يوضح المسار مع تفادي الأخطاء ويستجيب بدقة مع متغيرات المجتمع، فالدولة تقوم بإرساء القواعد الأساسية للجانب الاجتماعي وتوكل مهمة التنفيذ إلى الأجهزة الإدارية، إذ يحقق التخطيط الاجتماعي الأهداف المجتمعية التي ترسمها السياسة العامة للدولة بالتركيز على ما هو موجود من معطيات وبيانات ومن ثم تقدير كمية الاحتياجات للتمكن من صنع قرارات عقلانية.

المطلب الثاني: التخطيط الإداري

سوف نعرض من خلال هذا المطلب ماهية التخطيط الإداري مرتكزين على عناصره الأساسية ودور الإدارة في التخطيط على أساس أن الاستقرار في مختلف المجالات يتوقف على مدى علميته وشموليته.

يعتبر التخطيط مبدأ من مبادئ الإدارة الحديثة إضافة إلى التنظيم والرقابة، إذ لا يمكن الاستغناء عنه لما له من أهمية في تحقيق الأهداف المستقبلية سواء كانت قريبة أو بعيدة الأمد بالنسبة للإدارة؛ إذ يرى "ستونر" أن الإدارة هي عملية التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة على جهود كل الأفراد وكذلك استخدام الموارد الأخرى لتحقيق الأهداف التنظيمية⁽³⁾، وأما التخطيط فهو وضع خطوط عريضة للأعمال التي يجب أداؤها والأسلوب الذي تؤدي به هذه الأعمال لتحقيق الأهداف التي وضعت لها⁽⁴⁾.

إذ يعتبر التخطيط الإداري من الوظائف القيادية والمهمة في الإدارة العامة والتي يقع على عاتق القيادة الإدارية وجوب النهوض بها كوظيفة أساسية تختص بها الإدارة العليا ولا تنتهي هذه الوظيفة إلا بتحقيق الهدف من خلال نشاطات الإدارة التي تعمل على تنفيذ الخطة⁽⁵⁾.

ويوجه التخطيط الإداري بالمؤسسة للتركيز على الأولويات ومنه برمجة المهام والعمليات من خلال تحديد مسبق للأهداف ومنه فهو يقوم على توجيه وتكامل الأنشطة الإدارية والتنفيذية فهو يوجه الأفراد داخل المنظمة إلى الطريق الصحيح لتحقيق النتائج المرغوبة بدون تعارض أخذا بعين الاعتبار الأولويات.

بالإضافة؛ فإن من المهارات الإدارية أن يكون لدى المديرين في مختلف المستويات الإدارية للمؤسسة مهارات عالية في التخطيط الاستراتيجي من حيث معرفة مضامينه ومبادئه وفلسفته فضلا عن ذلك ينبغي أن تكون لديهم ثقافة إدارية في مجالات الفكر الاستراتيجي عموما والتخطيط الاستراتيجي خصوصا⁽⁶⁾.

ومن بين فوائد التخطيط الاستراتيجي ما يلي⁽⁷⁾:

- وجود إطار واتجاه محدد بوضوح يرشد ويدعم إدارة المنظمة؛
- رؤية وغرض واحد يشارك فيه كل الأعضاء؛
- مستوى التزام عال للمنظمة وغاياتها؛
- جودة عالية للخدمات ووسيلة لقياس مستواها؛
- أساس لتطوير وتنمية الموارد؛
- القدرة على وضع مجموعة من الأولويات وعلى التناغم بين الموارد والفرص؛
- القدرة على التعامل مع مخاطر البيئة الخارجية؛
- خصوصية التعامل مع النكبات.

من خلال هذه العناصر يتضح أن التخطيط الاستراتيجي أصبح الطريقة المثلى التي تمكن المسؤولين أو القادة من توجيه المنظمة ومواجهة الأزمات وصولاً إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية، إذ يعتمد التخطيط الإستراتيجي على رصد تراكمي من الخطط والمنجزات.

فعملية التخطيط تمر بمجموعة من الإجراءات هي ما يلي⁽⁸⁾:

- تحليل وتقييم الوضع الحالي: ويشمل ذلك جميع أنشطة المنظمة بما فيها الموارد المادية والبشرية المتوفرة لتحقيق الأهداف؛

- وضع الأهداف أي تحديد الأهداف المستقبلية؛
 - تحديد البدائل اللازمة لتحقيق الأهداف؛
 - تقييم البدائل بالتعرف على نقاط الضعف والقوة فيها؛
 - اختيار البديل الأفضل الأقل في نقاط الضعف والأعلى في نقاط القوة؛
 - صياغة الخطة : وضع الإطار العام والمكونات الأساسية؛
 - اعتماد الخطة من الجهة العليا: كي تأخذ قوتها التنفيذية؛
 - الشروع في تنفيذ الخطة: تحديد مسؤوليات التنفيذ والموارد المجهزة؛
 - متابعة وتقييم الخطة : الوقوف على تقدم العمل ونسب التنفيذ وتصحيح الانحرافات فيها؛
- ومن خلال كل ما سبق يتضح أن التخطيط الإداري جد مهم لكونه السبيل للارتقاء بالمنظمة من خلال الأداء السليم والذي يكون بدوره من خلال التنبؤ بالمستقبل بالارتكاز على أكبر قدر من المعلومات والبيانات النظرية والميدانية.
- فالتخطيط الإداري السليم يتميز بالواقعية وتعبئة الموارد البشرية اللازمة بغية التنفيذ زيادة على تعيين وتحضير الخطط البديلة في حالة حدوث تغيرات أو مستجدات ومنه تصحيح الانحرافات إن وجدت، إذ يتطلب تنفيذ أية خطة تشكيلات إدارية متخصصة وموظفين مؤهلين، وكما أن غياب تطبيق منهج التفكير الإستراتيجي عادة ما يقود المديرين والقيادات لعدم وضوح الرؤية.

المبحث الثاني

سوسيولوجية التخطيط الاجتماعي والإداري

سنعرض بهذا المبحث المسائل المرتبطة بسياسة التخطيط باعتبارها من الوظائف القيادية وتوضيح لمراحل التخطيط على المستوى المجتمعي مع إبراز العلاقة بين كل من التخطيط على المستوى المجتمعي والتخطيط على مستوى المنظمة.

المطلب الأول: تحديات سياسة التخطيط في المجال الاجتماعي

إن الكلام على سياسة التخطيط على المستوى الماكرو لأمر مهم لكون هذه السياسة تكون في قمة الهرم المجتمعي أين يتم اتخاذ القرارات الاجتماعية والإدارية الخاصة بالقضايا المجتمعية، وهذا ما يقودنا للتركيز على المؤسسات المطبقة لهذه السياسة من الجانب الاجتماعي والإداري ومدى مساهمة هذه السياسة في التفاعل مع احتياجات المجتمع.

فسياسة التخطيط الاجتماعي والإداري تقع على عاتق المنظمات الحكومية وفي الإدارات العليا لدى يجب أن تكون للمخططين تحليل عن الأوضاع الحالية ورؤية للمستقبل وقدرة على وضع الفرضيات مع التركيز على البدائل.

فالتخطيط الاجتماعي يهدف لتغيير اجتماعي هادف لنقل المجتمع من وضع اجتماعي إلى وضع أفضل في فترة زمنية معينة من خلال اتخاذ مجموعة من القرارات الخاصة باستخدام الموارد المتاحة حاليا ومستقبليا لإشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات⁽⁹⁾، ونفس الشيء بالنسبة للتخطيط الإداري

فهو التخطيط القائم على تحديد الأهداف العامة ذات الصبغة الإدارية البحتة مع تحديد الوسائل اللازمة لتحقيقها خلال فترة زمنية معينة⁽¹⁰⁾.

كما أن سياسة التخطيط الإداري في المجال الاجتماعي تعتبر من الوظائف القيادية في الإدارة العمومية أعلى السلم السلطوي، بحيث يتم تتبع خطوات معينة تبدأ بدراسة المحيط الخارجي بمختلف عوامله السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية؛ وكما ورد في معظم الكتب أن التخطيط يراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والإمكانيات المتاحة بحيث تكون الخطة موضوعة بناء على هذه الظروف، وذلك حتى يسهل عملية تنفيذها وتحقيق الأهداف المطلوبة⁽¹¹⁾ وكذلك يتم التركيز على المحيط الداخلي للمنظمة المطبقة لهذه السياسة وهذا بالتركيز على نوع الخبرات والكفاءات لدى الأفراد ونوع الوسائل المطلوبة ومن ثم تحديد الأهداف أخذا بعين الاعتبار البدائل وتحديد مدى تحقيق كل بديل للهدف.

إن قضية البدائل من الأمور التخطيطية الصعبة والحساسة لأنه في ضوء البديل يقوم المخطط بتحديد الأنشطة والأعمال التي يجب القيام بها ومنه تحديد الإجراءات، القواعد، الميزانيات... الخ، وهذا في إطار مجمل البدائل المسطرة والتي تكون منبثقة من ثقافة المجتمع.

فمن بين ركائز سياسة التخطيط الناجح كونه:

- ينطلق من الإيديولوجية السائدة في المجتمع؛

- يركز على التنسيق والترابط بين ما هو نظري وما هو تطبيقي أخذا بعين الاعتبار الإجراءات والقواعد المعمول بها؛

- الاستفادة من علوم الرصد والترقب لتصنيف البدائل وتحديد الأولويات؛

- التوجيه السديد للمؤسسات المنفذة للسياسة التخطيطية.

فالعامل بهذه الركائز يمكن التخطيط من تجنب المخاطر والمفاجآت من خلال الاستعمال الأمثل للموارد المالية والبشرية والتطبيق المرن.

المطلب الثاني: مراحل سياسة التخطيط على المستوى المجتمعي

تنتهج سياسة التخطيط على المستوى المجتمعي مراحل أساسية ومحددة لا يمكن في كافة الأحوال تجاوزها وهي كالتالي:⁽¹²⁾

- مرحلة وضع السياسة:

تتضمن صياغة السياسة وتحديد الأهداف والأولويات والتوصل للخطط البديلة وهي تتأثر بعدة عوامل منها المقومات السكانية، الاقتصاد... الخ؛

- مرحلة التنفيذ:

تتضمن تخطيط الموارد المختلفة للسياسة، للإدارات والمنظمات إضافة لتحديد الأولويات وتصميم الأداء والميكانيزمات الإدارية اللازمة للتنفيذ، وهذه المرحلة تتأثر بالمقومات الإدارية والتنظيمية وبنوع العاملين ومميزاتهم وكذلك بالقوانين والتشريعات؛

- مرحلة التقويم:

تتضمن فاعلية التخطيط الاجتماعي والإداري أي ما هو مسطر نظريا وبأية طريقة طبق إداريا، ومنه تفادي الأخطاء إن وجدت حين طبق ما هو مخطط إداريا ومنه التركيز على البدائل لتكون بداية جديدة لعملية التخطيط.

من خلال ما سبق يتضح أن التخطيط على المستوى المجتمعي يستدعي بالدرجة الأولى الدراية والعلم بما هو متواجد من معطيات ومعلومات ميدانية حول الأوضاع في المجتمع بمختلف مجالاته، إذ من الحكمة والرشد وضع بدائل والترقب بالتغيير المفاجئ، كما أن من أساسيات التخطيط تحديد المنظمات التي ستطبق هذه السياسة وتحديد الميكانيزمات اللازمة للتنفيذ لكي يتم فيما بعد أي بعد مدة زمنية محددة التحقق من فاعلية التخطيط الاجتماعي والإداري ومنه الحرص على التعديل في التخطيط إن وردت أخطاء أو معوقات تطبيقية.

المطلب الثالث: العلاقة بين التخطيط على مستوى الدولة والتخطيط على مستوى المنظمة

يتأثر التخطيط على مستوى المنظمة الحكومية بالتخطيط على مستوى الدولة في نقاط عدة منها⁽¹³⁾:

- درجة الشمول الذي يتسم به التخطيط على مستوى الدولة حيث أنه عندما تكون الخطة شاملة لكل القطاعات فإنه يكون من الضروري أن يحدد لكل منظمة نصيبها من الخطة الشاملة أي خططها الجزئية المرتبطة بالخطة العامة؛

- حين تزداد درجة الإلزام ودرجة التفصيل في خطة الدولة فإن حرية المنظمة العامة في الخروج عن الأهداف والسياسات التي تتضمنها الخطة تقل بدرجة كبيرة؛

- عندما يكون الطابع العام لخطط الدولة هو المركزية فإن درجة مشاركة المنظمات العامة في وضع الخطة وصياغتها تكون ضعيفة؛

- عندما يكون المدى الزمني الذي تغطيه خطة الدولة هو المدى المتوسط أو الطويل فإن الخطط الجزئية للمنظمات العامة لابد وأن تغطي المدى الزمني الذي تعد له الخطة العامة للدولة.

إن درجة الارتباط بين التخطيط على مستوى الدولة والتخطيط على مستوى المنظمة جد وطيء لكون الأولى هي الموجه وهي صاحبة التعليمات والتوجيهات، أما الثانية فهي المطبق وهي ملزمة باحترام مجمل القرارات، إذ لا تستطيع جهة واحدة أن تعمل لحالها فللتخطيط على المستوى المجتمعي عدة مستويات ولكل مستوى مهام مخولة له وكل مستوى يؤثر ويتأثر بالآخر.

المبحث الثالث

قراءة سوسيولوجية تحليلية لنموذج للتخطيط الاجتماعي

والإداري في المجتمع الجزائري

سوف نعرض في هذا المبحث نموذجا حيا للتخطيط الاجتماعي والإداري في المجتمع الجزائري من خلال جهاز الشبكة الاجتماعية، إذ عرف هذا الجهاز منذ بدايته عدة تطورات استراتيجية ومنهجية وتخطيطية وتسييرية بغية تطوير البرامج التابعة له وتحسين الأداء وتحقيق الأهداف الاجتماعية.

المطلب الأول: التخطيط الاجتماعي لجهاز الشبكة الاجتماعية في الجزائر

في بداية الأمر يجدر الإشارة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية التي نشأ بها جهاز الشبكة الاجتماعية إذ تزامن هذا الأخير مع ظهور الأزمة البترولية مما أدى لوضع مكيانزمات اقتصاد السوق كحل استراتيجي تحولت جرائه وظائف الدولة بخصوص المجال الاجتماعي عن طريق إلغاء دعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع وارتفاع الأسعار نتيجة لتخفيض قيمة العملة الوطنية وارتفاع ضئيل للأجور بوتيرة أقل سرعة من الارتفاع العام للأسعار.

فالانتقال من اقتصاد مسير إلى اقتصاد حر كان بهدف خلق توازنات اقتصادية تنعش الاقتصاد الوطني وترفع من القيمة السياسية للدولة، إلا أنه بالموازاة كان من الضروري إعادة النظر في الشق الاجتماعي المساعداتي، وبهذا كان جهاز الشبكة الاجتماعية بمثابة وسيلة لإقامة التوازنات فهذا الجهاز يندرج ضمن الإجراءات المتخذة في إطار التحولات الاجتماعية والثقافية ولاسيما الاقتصادية وهذا ما يشير للتصور الجديد للدولة سعيا لبث التضامن الاجتماعي كوسيلة للاستقرار.

أما من وجهة نظر سوسيولوجية فإن إنشاء جهاز الشبكة الاجتماعية في هذه الظروف يعتبر ما يسمى بالاستعجالات الاجتماعية أي l'Urgence Sociale وهذا المصطلح جاء كإشارة للبرامج التي تقام في ظروف طارئة بحيث يصيب المجتمع حالة من اللاتوازن فتكون هناك قرارات من خلال مخططات معينة بغية إعادة التوازن للمجتمع.

لقد اتخذت الدولة منذ سنة 1992 عدة إجراءات لتحويل تعويضات لفئات معينة من المجتمع منها تعويض الفئات الاجتماعية العديمة الدخل (ICSSR) Indemnité des Catégories Sociales Sans Revenu إذ كان هذا التعويض يقدم للعائلات العديمة الدخل بحيث حدد هذا التعويض ب 120 دج شهريا لكل عضو من العائلة المعنية⁽¹⁴⁾، إلا أن هذا المبلغ أظهر محدوديته مقابل سعر المواد الأساسية آنذاك ومنه استخلص عدم قابلية استمرارية هذه التعويضات على هذا الشكل.

وعلى هذا الأساس تم استبدال برنامج تعويض الفئات الاجتماعية العديمة الدخل (ICSSR) بصيغتين جديدتين لدعم الفئات الاجتماعية التي ليس لها دخل من خلال جهاز الشبكة الاجتماعية المتكون من برنامجين وهما:

- المنحة الجزافية للتضامن (AFS)

- تعويض النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG)

خصصت المنحة الجزافية للتضامن لأرباب الأسر العديمة الدخل والبالغين من العمر 60 عاما فأكثر وكذلك للأشخاص المعوقين وغير القادرين على العمل، وقد حددت هذه المنحة ب 600 دج شهريا إضافة إلى 120 دج في الشهر للأشخاص تحت الكفالة علما أن الحد الأقصى هو 3 أشخاص؛ أما برنامج تعويض النشاطات ذات المنفعة العامة فهو موجه لأعضاء العائلة عديمة الدخل مقابل عملهم في ورشات عمل لمدة 8 ساعات في اليوم تنظمها الجماعات المحلية وقد حدد التعويض ب 1200 دج شهريا⁽¹⁵⁾.

لقد عدلت المنحة الجزافية للتضامن إلى 900 دج شهريا سنة 1996 وعدلت كذلك سنة 2001 لتصبح المنحة 1000 دج شهريا ، وفي سنة 2009 تزايدت المنحة إلى 3000 دج مع بقاء 120 دج للأشخاص تحت الكفالة؛ أما برنامج تعويض النشاطات ذات المنفعة العامة فقد عدل بدوره لتتحول المنحة سنة 1996 إلى 2800 دج، ومن تم إلى 3000 دج سنة 2001 شريطة أن يستفيد منها شخص واحد فقط من العائلة، وفيما بعد سنة 2010 دمج هذا البرنامج مع برنامج آخر خاص بالإدماج المهني ليحمل اسم برنامج نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS) وتصبح المنحة المقدرة شهريا ب 6000 دج⁽¹⁶⁾.

المطلب الثاني: التخطيط الإداري لجهاز الشبكة الاجتماعية في الجزائر

إن التخطيط المسبق لبرنامج اجتماعي يستدعي رصدًا وترقبًا لسيره المستقبلي من حيث عدد المسيرين ومن حيث عدد الطلبات ومن حيث الميزانية كذلك، وهذا ما يمكن من الاحتياط قبل حدوث الحدث.

لقد خطط إداريا لجهاز الشبكة الاجتماعية كما يلي :

- خطط في سنة 1996 لإجراء تحولات استراتيجية من خلال إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية⁽¹⁷⁾ التي أوكلت لها مهام تسيير جهاز الشبكة الاجتماعية على المستوى الوطني، فإثناء هذه الوكالة كان قصد التخفيف من حدة الانعكاسات السلبية الناتجة عن مخطط التعديل الهيكلي على الفئات الاجتماعية الضعيفة، إذ يكمن هدفها الأساسي في مكافحة الفقر والبطالة والتمهيش الذي يمس الفئات الاجتماعية المحرومة، وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع باستقلالية إدارية ومالية تضمن لها مرونة وشفافية في تسيير برامجها؛

- تعيين تقنيين سامين مكلفين بتسيير الشبكة الاجتماعية محليا أي على مستوى البلديات إذ بلغ عدد المسيرين سنة 2018 على مستوى ولاية الجزائر ب 60 مسيرا، أما على مستوى ولاية البليدة فبلغ عددهم ب 27 مسيرا، وأما على مستوى كل من ولاية تيزي وزو وبومرداس على التوالي 69 و 30 مسيرا⁽¹⁸⁾، فمن بين المهام الرئيسية للتقنيين الساميين المكلفين بتسيير الشبكة الاجتماعية الإعلام الواسع للفئات الشعبية بشروط ومزايا البرنامج، دراسة الملفات ومقارنتها بشروط الاستفادة، دراسة الطعون، تحضير شهري للقوائم الاسمية للمستفيدين من البرنامج، تكوين بنك معلومات حول الأشخاص المستفيدين... الخ؛

- تعيين تقنيين سامين على مستوى مديريات النشاط الاجتماعي والتضامن، مهمتهم التنسيق بين الفرع الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية والتقنيين الساميين المتواجدين على مستوى البلديات، وكما يقومون بالإشراف ومتابعة القوائم الاسمية للمستفيدين من البرنامج على المستوى الولائي؛
- تسطير قواعد وقوانين معينة لقبول الاندماج في البرامج على رأسها قضية انعدام الدخل بحيث حدد هذا الشرط للتحكم في البرنامج واستهداف الأشخاص الأكثر فقرا؛
- تتم عملية التسجيل للاستفادة من المنحة الجغرافية للتضامن إما على مستوى:
- المكتب البلدي للنشاط الاجتماعي أو بمبادرة من مصالح المجلس الشعبي البلدي على أساس البطاقة الخاصة بالأشخاص عديمي الدخل؛
- المصالح المكلفة بالنشاط الاجتماعي والتضامن على مستوى الولاية؛
- إلزامية التسيير وفق متطلبات التخطيط المركزي،
- تعيين لجنة لتصفية القوائم من الحالات الغير شرعية من الاستفادة⁽¹⁹⁾، إذ أن هذا القرار تم اتخاذه جراء التجاوزات التي تمت على مستوى البلديات في تعيين واختيار المستفيدين من البرنامج مما استدعى تصفية للقوائم في كل مرة بغية توجيه الإعانات للأشخاص المعنية بالبرنامج؛
- يتم الدفع كل شهر على مستوى مكاتب البريد التابعة لنفس مقر الشخص المستفيد وهذا بغية تسهيل الإجراء خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة صحيا بحيث بإمكانهم تقديم وكالة لمقربهم بغية سحب المنحة من مكاتب البريد، حيث أبرمت وكالة التنمية الاجتماعية اتفاقية مع مصالح بريد الجزائر بهدف دفع المنح للمستفيدين بناء على قائمة اسمية معدة من طرف الوكالة؛
- تتكفل وكالة التنمية الاجتماعية بتسديد نفقات التغطية الاجتماعية لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لصالح المستفيدين من البرنامج.

المطلب الثالث: قراءة سوسيولوجية تحليلية للتخطيط الاجتماعي والإداري لجهاز الشبكة الاجتماعية

- بعد قراءة وتحليل المعطيات التخطيطية الاجتماعية والإدارية لجهاز الشبكة الاجتماعية تم استنباط ما يلي:
- إن المبلغ الزهيد الذي انطلق منه البرنامج أظهر محدوديته مقابل سعر المواد الأساسية آنذاك ومنه استخلص عدم قابلية استمرارية هذه التعويضات على هذا الشكل مما أدى لتغيير الصيغة في شاكلة أخرى ومبالغ منح متجددة في كل مرحلة من التطور والحركة بالمجتمع الجزائري إلا أنه في كل مرحلة وردت محدودية المنح مقابل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأفراد؛
- إن قضية صرامة التسجيل في برنامج ذي طابع اجتماعي ترافقه ضرورة الصرامة في التسيير كذلك، وهذا بغية التطبيق الحرفي للقوانين إلا أن هذا الأمر يرجع بالدرجة الأولى إلى المسير وكيفية تعامله مع شروط البرنامج "فمن المشكلات الإدارية التي قد تواجه مؤسسات الرعاية الاجتماعية هو التعارض بين القيم الإدارية والقيم المهنية وغياب إدراك الأدوار والقيم المهنية"⁽²⁰⁾، فعامل انعدام الدخل كشرط

للاستفادة من البرنامج يعتبر أمرا قاسيا على العائلات ذات الدخل الضئيل والمحدود لكونهم مقصيين من هذه البرامج، فمن وجهة نظر سوسيولوجية تنجر من صرامة التسجيل في البرنامج عدة نتائج وانحرافات في التسيير وهي طريق للتعدي على القيود الإدارية التي تفرض قانون العرض والطلب فالعرض هو البرنامج بخصوصياته أما الطلب فهو طلبات الاستفادة من البرنامج؛

- إن مسيري الشبكة الاجتماعية لهم منصب تقني في الإعلام الآلي أي أنهم حاملو شهادات في الإعلام الآلي، فلكل منصب متطلبات كما أن قضية المورد البشري الكفاء القائم على التسيير تعتبر قضية محورية وشرطا وظيفيا للقيام بتطبيق برنامج اجتماعي ذي صدى في المجتمع، وكما يرى "ميشال كروزيه" بأنه "يمكن استغلال الموارد البشرية، النية الصالحة للمواطنين، المهارة والتفاني في العمل، لإعطاء بدائل للقرارات وهذا بإعداد إجراءات عقلانية لتقييم الأداء والأفعال الإدارية"⁽²¹⁾، إلا أن الأمر الذي في هذه الحالة يبقى مرتبطا بتقني سامي في الإعلام الآلي يسير برنامجا ذا صبغة اجتماعية ولعله، هنا، سوف تطغى الصبغة الإدارية على الجانب الإنساني، والأهم من هذا: هل بإمكان تقني سامي أن يقيم البرنامج ويرسل للسلطات العليا الثغرات التخطيطية لاستعمال البدائل؟ فمن المهم أن تستفيد السلطات المخططة من الملاحظات التي تقدمها مستويات التنفيذ وهذا بغية التحسين والتعديل حسب متطلبات الميدان؛ ففي هذه النقطة بالذات يتم ضمان مطابقة ما يجري تنفيذه مع ما سطر نظريا ومنه يتم اكتشاف المشكلات والمعوقات التنفيذية وعلى هذا الأساس يتم معالجتها واقتراح التعديلات؛

- من الجانب السوسيولوجي نولي أهمية كبيرة لقضية مركزية أو لامركزية القرارات فهذا الأمر يتوقف عليه عدة أمور إدارية تسييرية خاصة لما يرتبط الأمر بتسيير برنامج اجتماعي موجه لفئة اجتماعية حساسة وتجدر الإشارة لكون القرارات المركزية مرتبطة بالتخطيط المركزي بحيث يتم تقرير الأولويات وتوجيه الموارد وتحديد السلطات، كما توضع خطة مالية للاستخدامات وهذه الأخيرة تتضمن الميزانية العامة للبرنامج وكيفية توزيعها على البلديات.

في هذه الحالة يبرز لنا بما نسميه في علم الاجتماع بالشكل الهرمي للسلطة وهذا من الإدارة العليا إلى الإدارة الوسطى إلى المستوى الأدنى الخاص بالتنفيذ بحيث تستند إلى كل موظف في أدنى المستويات مسئولية القيام بأعمال معينة "فإذا لم يتحصل الفعل الاجتماعي المحلي على كامل الحرية في عرض الخدمات فلن يتحصل على أدنى تطور وتنسيق..... وهذا يعتبر شرطا أساسيا فيما يخص لا مركزية الفعل الاجتماعي"⁽²²⁾.

فمن وجهة نظر سوسيولوجية يتخذ التخطيط المركزي الصبغة الإدارية نظرا لابتعاده عن الميدان وعن التطبيق ولهذا فإن تسيير البرنامج وتطبيقه سيرد مباشرة على قرارات إدارية، ولهذا لا يصبح للبرنامج حرية كبيرة، إذ يرى "بارنارد ابات" أن التسيير الموجه نحو النتائج والأهداف يستلزم طرقا قيادية جديدة تهدف إلى القضاء على الأساليب التقليدية للتسيير والتقليص من المستويات التنظيمية الوسطى ومن المركزية في التسيير وتحقيق الكفاءة في تسيير الموارد⁽²³⁾، وبهذا فإن تسيير الإجماعي يستلزم في معظم الأوقات للامركزية.

الخاتمة:

إن تشكيلة الشبكة الاجتماعية بمختلف التحولات والتطورات التي حصلت بها لم تنتج التوازنات بين كل ما هو اقتصادي سياسي وبين ما هو اجتماعي.

إلا أنه ومن وجهة نظر سوسيولوجية يبقى كمحاولة عقلانية للفعل الاجتماعي ومحاولة لإضفاء التضامن والتلاحم الاجتماعيين إذ يجب التركيز على قضيتين أساسيتين هما كل من التخطيط والتسيير، بحيث التخطيط المسبق للبرنامج من حيث قوانينه وشروطه بطريقة واقعية تتماشى مع ظروف المجتمع وكذلك ترقب لحلول بديلة في حالة الخلل، ومنه تطبيق تسيير عقلائي لكون هذا الأخير يعطي المرونة والحركة والفعالية في آن واحد.

فإن لم يتوفر تخطيط واقعي وتسيير عقلائي ومورد بشري فاعل فإن إستراتيجية البرنامج سوف تتأثر مما يؤدي لانحراف هذا الأخير.

كما أن تفاوت نسب نجاح التخطيط يرجع لمجموعة من العناصر منها توضيح وترتيب الأولويات والأهداف زيادة على الواقية في البرمجة وخاصة في التنفيذ إذ يجب تعيين الأمور التي يمكن تحقيقها على أرض الواقع زيادة على الشمولية والمرونة والزامية التنسيق بين المستويات، فإن لم تجتمع كل هذه العناصر في التخطيط فإن مشاكل جمة سوف تظهر حين التنفيذ.

على أساس ما سبق نقترح ما يلي:

- برمجة دورات تكوينية لمسيري الشبكة الاجتماعية على المستوى البلدي والولائي لكي يتم التحكم في التسيير الإداري للبرنامج؛
- برمجة اجتماعات دورية مع الميسرين المحليين لإيصال اقتراحاتهم الميدانية ومجمل المشاكل والعراقيل بغية التطوير والتحسين في البرنامج؛
- إعادة النظر في شرط "انعدام الدخل" كشرط أساسي للاستفادة من البرنامج واستبداله بشرط "ذوي الدخل الضعيف"؛
- الاعتماد على برمجيات الإعلام الآلي بغية القضاء على مشكل الازدواجية في الاستفادة من المنحة.

الهوامش:

- (1) سماح سالم ونجلاء صالح، أساسيات العمل في الخدمة الاجتماعية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص 155.
- (2) سهام القبندى، السياسة الاجتماعية والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، المكتبة العصرية، مصر، 2013، ص ص 77-82.
- (3) محمد الفاتح محمود بشير المغربي، أصول الإدارة والتنظيم، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، 2018، ص 9.
- (4) محمد سرور الحريري، الإدارة الدولية للشركات، ط 1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 21.
- (5) زيد منير عبودي، الإستراتيجية الحديثة في إدارة التخطيط والتطوير، دار النشر والتوزيع، لبنان، 2015، ص 16.
- (6) حسين محمد جواد الجبوري، التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 91.
- (7) مركز الدراسات الإستراتيجية، التخطيط الاستراتيجي للدول، سلسلة إصدارات نحو مجتمع المعرفة، العدد 29، 2010، ص ص 28-29.
- (8) مجيد الكرخي، التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج، مكتبة الريان، قطر، 2014، ص 20.
- (9) سماح سالم، نجلاء صالح، مرجع سبق ذكره، ص 155.

- (10) هيثم عبد اله ديب، أصول التخطيط الاستراتيجي، اليازوري للنشر، لبنان، 2016، ص52.
- (11) أحمد طاهر أحمد، التخطيط الاستراتيجي المستدام، دار النشر والتوزيع، لبنان، 2018، ص62.
- (12) سهام القبندي، مرجع سبق ذكره، ص 39.
- (13) محمد الصيرفي، الاحتراف الحكومي الإداري، دار الفجر للتوزيع والنشر، 2010، ص ص 61-62.
- (14) évolution des systèmes de protection sociale, conseil national économique social, 2001, p 35.
- (15) l'aide de l'état aux catégories démunies, Agence de Développement Social, juillet 2015, p 23.
- (16) ibid, p24.
- (17) تأسست وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي المعدل والمتمم رقم 232/96 في إطار سياسة الإصلاح الجذري للسياسة الاجتماعية، إذ كانت الوكالة في بدايتها تحت سلطة رئيس الحكومة، وبعدها أصبحت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والعائلة.
- (18) Rapport d'activité 4eme trimestre 2018, Agence de Développement Social, décembre 2018, p 10.
- (19) la note ministérielle n°2314 du 22/06/2008 relative à l'assainissement des listes par le biais de la commission de wilaya.
- (20) طلعت مصطفى السروجي، إدارة المؤسسات الاجتماعية، دار الفكر، عمان، 2013، ص19.
- (21) Micel crozier, état modeste état moderne :stratégie pour un autre changement, fayard, france. 2014.
- (22) Jean louis sanchez, décentralisation de l'action sociale, l'harmattan, paris, 2001, p110.
- (23) Barnard abate, la nouvelle gestion publique, LGDJ, paris, 2000, p33.